حماد: نعد قانوناً يلزم بالتكويت في الحكومة والنفط والقطاع التعاوني

رأى النائب سعدون حماد : أن التوصيات لن تجدي نفعا في ايجاد حل لمشكلة الاختلالات في التركيبة السكانية التي تفاقمت وتعاظمت في العقدين الأخيرين مؤكدا أنني وعدد من النواب نجهز قانونا شاملا نتمنى أن يقر بعد عطلة العيد يلزم الحكومة بتكويت الوظائف الحكومية العامة وتكويت الوظائف الإدارية والفنية في القطاع النفطي وتكويت الوظائف الإدارية في الجمعيات التعاونية وخصوصا وظائف مديرو الجمعيات ومساعدو المديرين ومديرو أفرع الجمعيات وعموما نحن نؤيد أي قانون لتكويت الوظائف وأيضا سنقدم قانونا شاملا .

وقال حماد: إن اصدار القوانين وتفعيل القوانين الموجودة هي الطريقة المثلى للتعامل مع الخلل في التركيبة موضحا مثلا قانون المدن العمالية يجب تفعيله وانشاء المدن في المحافظات والزام الشركات بتسكين عمالها في هذه المدن مع توفير جميع مستلزمات الحياة للعمال ومن ينهي المشروع الذي كلف به يغادر البلاد.

وطالب حماد : الحكومة بأن تتعامل بصرامة مع شركات العمالة وتغليظ العقوبات على تجار الإقامات لافتا إلى ضرورة تطبيق نظام الكوتا ويكون وضع النسب وفق تعاون الدول في أزمة كورونا فالدولة التي لم تتعاون في استقبال رعاياها يجب أن تمنح أقل نسبة في توزيع الكوتا

سعدون حماد

الدلال لـ «الصحة»: هل تم الاستفادة من «أكثر من 500 مركز وعيادة خاصة» في أزمة كورونا

رياض عواد

أعلن النائب محمد حسين الدلال عن تقديمه سؤالا الى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح.

(نص السؤال)

تقوم العيادات الخاصة بدولة الكويت بأدوار كبيرة في العلاج للمواطنين والمقيمين بشكل عام وهو قطاع هام ومساند للقطاع الطبي الحكومي مع أهمية الإقرار بوجود عدد من الأخطاء والملاحظات على سير عمل القطاع والذي يتطلب معه المراقبة القانونية والطبية من الجهات المختصة وبالأخص وزارة الصحة ، وقد قامت وزارة الصحة خلال الازمة القائمة بإغلاق العيادات الخاصة وعدم السماح لها في بداية مرحلة إنتشار وباء كورونا ثم سمحت جزئياً للعيادات الخاصة بالعمل بضوابط مشددة علماً بأن التشدد أعاق الخدمات الكبيرة التي تقدمها تلك العيادات للمواطنين والمقيمين مما يتطلب معه إعادة النظر بالقرارات والضوابط في هذا الشأن بما يحقق المصلحة العامة

وطالب الدلال بإفادته بالاتي :

1 – ما تم بقرار من وزارة الصحة إغلاق المراكز والعيادات الخاصة جميعها (ما يزيد على 500منشأةصحية) بينما بذات الوقت سمحت البلدية للمطاعم وأصحاب الأطارات والأدوات الصحية وغيرها من المهن غير الطبية بالفتح علماًبأن عدد من دول الخليج لم تغلق العيادات الخاصة، فماهي مسوغات إغلاق هذا القطاع وهل نقص المفتشين في الوزارة أحد الأسباب، وهل الفتح الجزئي حقق الأهداف المرجوة؟

محمد الدلال

2 – كم العيادات الخاصة التي ضبط فيها حالات كورونا إيجابية منذ تاريخ 1 مارس 2020 وحتى تاريخه، وهل تجاوزت أو لم تتقيد بعض العياداتبتوجيهات وزارة الصحة وكان ذلك سبب للإغلاق او تحجيم دورها؟

3 – لماذا لم تحسب الوزارة في قرارها بالإغلاق والفتح الجزئي حساب الآلاف من المواطنين ذويالأمراض المزمنةكالمرضي النفسيين ومرضي الصرع ومرضي القسطرة الطبيةومرضي السكر والضغط والروماتيزم ومختلف التخصصات والذين أجروا عمليات في العيادات الخاصة وسيولة الدم الذين يراجعون العيادات الخاصة ولديهم ملفات وإشاعات وفحوصات وتخطيطات وبالتالي كيف يمكن لهؤلاء مراجعة آيمستشفى لا يعرفشيء عنهم ، ومن جانب آخر هناك الكثير جداًمن النساء الحوامل الكويتيات يراجعون العيادات الخاصةوأعدادهم بالآلاف ، هل تم إجراء إحصائيات لهذه الفئة قبل إصدار القراربإغلاق العيادات أم تم تحويلهم إلي التسع مستشفيات الخاصةالمفتوحة، لماذا لم تصدر قرارات منظمة للحوامل ذات المخاطرة كالتوائم والحمل الخطر وكيف يتسنى للحامل أن تذهب بعد مراجعات عدة أشهر مع أستشاريتهاإليطبيبة لاتعرف أيشيء عن تاريخها، وهل اخذ ذلك بعين الاعتبار حيث ان الفتح الجزئي لا يحقق ما تغطيه العيادات الخاصة من خدمات؟

4 –قرار وزارة الصحة بفتح العيادات جزئيا لمدة 9ساعات في الأسبوع مقارنة بـ 50ساعة في الأسبوع، هل يحل مشكلة آلاف المرضي العالقين المنتظرين لأطبائهم في العيادات الخاصة؟ولماذا ثلاثة أيام بالأسبوع؟ لماذا لم يكون ست كافة أيام العمل اسبوعياً وفق الضوابط الاحترازية من الوزارة؟

–5هل تم الاستفادة من القطاع الخاص (أكثرمن500 مركز وعيادةخاصة)في خطوات وزارة الصحة لمواجهة وباء فيروس كورونا والذي يحتويعلى العشرات من كبار الاستشاريينالكويتيين والوافدينبالإضافةإلىمئات الاختصاصيين والتمريض؟

العتيبي: عدم وجود لجنة شرعية لوزارة المالية أقحمنا في خلافات كثيرة

كتب النائب خالد العتيبي على صفحته تغريدة (تويتر) عدم وجود لجنة شرعية لوزارة المالية أقحمنا في قضايا شرعية كثيرة استنزفت وقتنا وتحولت فيما بعد لخلافات سياسية كانت سبباً في تقديم عدة استجوابات مؤخراً.

واضاف العتيبي أؤيد خطوة وزير المالية الشيتان بتشكيل هذه اللجنة لعرض المعاملات المالية قبل إقرارها وهذه الخطوة تتوافق مع صحيح الدستور ومادته الثانية

خالد العتيبي

السبيعي والكندري يطالبان بالتحقيق في شبهات فساد بالصندوق السيادي بماليزيا

قال النائب عبدالكريم الكندري: لابد من التحقيق بالشبهات المتعلقة بقضايا فساد أحد الصناديق السيادية بماليزيا والتي مست سمعة الكويت وعلى رئيس الحكومة الذي تعهد ببداية مسيرته بمحاربة الفساد طلب تفاصيلها من وزرائه لاتخاذ اجراء حيالها تثبت صدق تعهداته مؤكداً على الاستمرار بمتابعة هذا الملف

بدوره قال النائب الحميدي السبيعي : لن نقبل الإساءة لسمعة الكويت دولياً أو المساس بالمال العام إطلاقاً فما أثير بخصوص الصندوق السيادي الماليزي (1MDB) ووجود شبهات فساد في الموضوع لايمكن القبول به وعليه سندعم طلب التحقيق والمناقشة البرلماني في هذه القضية وصولاً للحقيقة وتطبيق سيادة القانون

الحميدي السبيعي

عبدالكريم الكندري